

Le : 25/03/2010

**Cour de cassation**  
**Assemblée plénière**  
**Audience publique du 1 décembre 1995**  
**N° de pourvoi: 93-13688**  
Publié au bulletin

محكمة النقض

الهيئة العامة

الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 1 ديسمبر 1995

رقم الطعن: 93 - 13688

منشور في النشرة

رفض

الجمهورية الفرنسية

باسم الشعب الفرنسي

في ما يخص الطعن الوحيد، مأخوذ في فرعيه:

حيث، حسب القرار المؤيد للحكم البدائي (المحال) رين Rennes ، 11 فبراير/شباط(1993 ، أنه لغرض استغلال فندق، استأجرت شركة مونبارناس Montparnasse بتاريخ 27 أغسطس 1987 ، من الشركة الأرمونيكية للاتصالات (CAT) التي تحولت حقوقها حالياً إلى شركة GST ألكاتيل بروتاني) شركة (Alcatel ، تمديدات هاتفية لمدة عشر (10) سنوات؛ وأنه في شهر يناير 1990 ، باعت شركة مونبارناس محلها التجاري وأن من حوّل له المكان لم يرغب في مواصلة استخدام هذه التمديدات الهاتفية؛ وأن شركة ألكاتيل Alcatel قاضت شركة مونبارناس لدفع مبلغ التعويض عن فسخ العقد كما تنص عليه بنوده؛

حيث أن شركة مونبارناس تعيب على القرار استبعاد الدفع ببطلان العقد وملحقاته المحدثه، وهذا الدفع مستمد من عدم تحديد ثمن لجزء من هذه "الخدمات" المنصوص عليها، وحسب وجه الطعن، من جهة، فإن السعر الذي يستدعي تثنيته متغيرات غير محددة بما فيه الكفاية تعتبره المادة 1129 من القانون المدني غير محدد ولا يمكن تحديده؛ وأنه في هذه الحالة، تنص المادة 2 من اتفاقية 27 أغسطس 1987 على أن كل تمديد للتمديدات الأولية سيؤدي إلى زيادة في قيمة إتاوة الإيجار، المحددة رجوعاً إلى ارتفاع الأسعار الحاصل لدى المورد منذ آخر تثبيت حصل للسعر وكان بمثابة الأساس، وأيضاً وفقاً لمؤشر الأسعار التعاقدية أو، في حالة توقف تطبيق المؤشر مؤقتاً تبعاً لصيغة الاستبدال أو عامل الزيادة القانونية أو التنظيمية الذي تحدده السلطات العامة، والثابت أنه يمكن تطبيق هذه التغيرات البيانية ذاتها في الوقت نفسه على المواد الملحقة بالتمديدات المؤجرة أو التي تم توريدها وعلى اليد العاملة، إذا تعذر " لأية ظروف مهما كانت " التحديد الصحيح للارتفاع الذي حدث لدى مورد المواد؛ وأنه حالما اقتضت محكمة الاستئناف على إعلانها عدم تمكن الأطراف من التحكم بالمتغيرات المحددة بهذا الشكل، ليتم استنتاج أن أهمية زيادة الإتاوة الأصلية المرتبطة بالتمديد، الواقع في التمديدات، كانت بالكامل قابلة للتحديد، ودون بحث محكمة الاستئناف هل صيغة الحساب المقررة في العقد، مع غموضها وتعقيدها، كانت تمنع المستأجر الذي بات مقيداً بشرط الحصرية، من معرفة نسبة الزيادة، فقد جردت قرارها من كل أساس قانوني على ضوء النص المذكور أعلاه؛ وإذ من جهة أخرى ومن أجل ضمان صحة العقد يجب تحديد نصاب موضوع الالتزام المترتب عليه؛ وأنه من الثابت، في هذه الحالة، كان المستأجر ملزماً بالرجوع إلى المؤجر في حال إجراء أي تمديد كان تشغيله يخضع، بموجب المادة 3 ، في الخاتمة، من العقد المؤرخ في 27 أغسطس 1987 ، لدفع الإتاوة التي

يطالب بها مرغب التمديدات؛ وأنه بسبب امتناع محكمة الاستئناف عن البحث هل عند إبرام ملحقات العقد المخصصة لحالة تعديل أو تمديد التمديدات الأصلية، كانت الأسعار قابلة للمساومة ولموافقة الأطراف عليها بشكل حرّ، جردت قرارها من كل أساس قانوني، على ضوء المادة 1129 من القانون المدني؛

لكن حيث أن المادة 1129 من القانون المدني غير قابلة للتطبيق فيما يخص تحديد السعر ولم يتم رفع أي طلب إلى محكمة الاستئناف بخصوص فسخ العقد أو التعويض لسبب تجاوز تم في تثبيت السعر، فقرار محكمة الاستئناف مبرر قانوناً؛

لهذه الأسباب ولأجلها:

ترفض الطعن.

النشر: النشرة A. P. 1995 رقم 9 ص 16 .

القرار المطعون فيه محكمة الاستئناف في رين، بتاريخ 11 فبراير/شباط 1993

العناوين والملخصات: العقود والالتزامات - موضوع - تحديد - السعر - المادة 1129 من القانون المدني - التطبيق) لا .  
المادة 1129 من القانون المدني غير قابل للتطبيق على تحديد السعر، ويؤدي التجاوز في تثبيت هذا الأخير لا محالة إلى الفسخ أو التعويض .

النصوص المطبقة:

. القانون المدني 1129